

Distr.: General  
2 February 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثانية

#### محضر موجز للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠.

الرئيس: السيد لندبرغ (نائب الرئيسة) . . . . . (فنلندا)

#### المحتويات

البند ٦٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

المحتل. ودعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رفع القيود المفروضة على الشعب الفلسطيني، بما فيها القيود الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية الجارية ونظام الإغلاق، واتخاذ تدابير أخرى بصفة عاجلة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية البائسة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتنفيذ هذين القرارين لا يزال أقل بكثير مما هو مطلوب.

٤ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): أكد مجددا أهمية التقرير وضرورة مناقشة حالة السكان الفلسطينيين في كل دورة من دورات الجمعية العامة. وقال إنه فيما سبق عرض الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التقرير وقدم بهذا الفرصة للوفود الدائمة لتناول القضايا المثارة على نحو مباشر. وأعرب عن أسفه لوقف هذه الممارسة. كما أعرب عن أسفه لخلو التقرير من أية إشارات إلى حلول عملية لمشكلة عدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وهو يأمل في أن تقوم التقارير المقبلة بتقويم هذا النقص.

٥ - السيد الخنتولي (مراقب عن فلسطين): قال إنه يشاطر الجمهورية العربية السورية الشواغل التي أعربت عنها. وأنه سيكون من المستصوب العودة إلى الممارسة السابقة فيما يتعلق بتقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بما في ذلك توزيع دليل عن جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وسيكون من المفيد أيضا تقديم عرض بصري على غرار ما كان يحدث في الماضي لمساعدة الوفود على تكوين فكرة واضحة عن انتهاكات إسرائيل والآثار المترتبة عليها في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٦ - وأضاف أنه سيكون من المفيد تقديم العدد الإجمالي للضحايا الذي يمكن فيما بعد تقسيمه حسب المنطقة بدلا من ذكر عدد الضحايا الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية بشكل منفصل. وسأل عما إذا كانت اللجنة الاقتصادية

نظرا لغياب السيدة أوشير (منغوليا)، تولى السيد لندبرغ (فنلندا) نائب الرئيسة رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٠ من جدول الأعمال: السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية (A/65/72-E/2010/13 و A/65/486 و A/65/520 و A/65/542 و A/65/545-S/2010/558)

١ - السيد نور (مدير مكتب اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك): قدم مذكرة الأمين العام عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (A/65/72-E/2010/13)، وذكر بالتفصيل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. وقال إن التقرير يشهد على المعاناة الإنسانية الشديدة التي تسببت فيها التدابير العسكرية والأمنية الإسرائيلية ومعاملة السكان الفلسطينيين بوجه عام في الأرض الفلسطينية المحتلة. وعلاوة على ذلك، جرى تقويض الاستثمار مما أدى إلى انخفاض قدرة القطاع الخاص على تهيئة الوظائف وانتشار الفقر الذي تجلّى في ارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي. وفي الجولان السوري المحتل، ما زال المواطنون السوريون يعانون في حياتهم اليومية من الاحتلال الإسرائيلي؛ فهم بالمثل يفتقرون إلى فرص العمل وليس لديهم إلا إمكانية محدودة للوصول إلى الأراضي والمياه.

٣ - وذكر بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٦٤ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٩ اللذين طلبا تقديم التقرير. وقد أكدت الجمعية العامة مجددا الحقوق غير القابلة للتصرف للسكان الفلسطينيين وسكان الجولان السوري

قيام المصانع المتواجدة في المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية بإلقاء ودفن النفايات السامة. فضلا عن ذلك، تواصل إسرائيل حملتها الاستيطانية العدوانية وغير المشروعة على حساب حياة السكان الفلسطينيين ومصادر رزقهم ومواردهم الطبيعية. وفي المناطق التي حدثت بها عمليات هدم ومصادرة في الضفة الغربية، يمكن إنشاء مشاريع اقتصادية ومشاريع للخدمات يكون لها تأثير إيجابي على اقتصاد وتنمية الأراضي. وفي قطاع غزة أدى استمرار الحصار غير القانوني إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي للسكان الفلسطينيين عن طريق منع دخول الإمدادات الغذائية والزراعية الضرورية ومنع أنشطة صيد الأسماك.

١١ - ومضى يقول إن جدار الفصل، الذي تبقى عليه إسرائيل في تحد للقانون الدولي، يمنع العديد من الفلسطينيين من الوصول إلى المصادر المائية والمراعي، بينما لا تزال أكثر من ٥٠٠ نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية تعوق كافة نواحي الحياة في الضفة الغربية. وبذلك تواصل السلطة القائمة بالاحتلال حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في السادة على مياهه وموارده الطبيعية. وفي الضفة الغربية، جرى الاستيلاء على كميات ضخمة من المياه من السكان الفلسطينيين لاستخدامها في المدن الإسرائيلية والمستوطنات غير القانونية؛ وفي قطاع غزة المكتظ بالسكان لا يصلح المصدر المائي الوحيد المتبقي للشرب ويتطلب مرافق ضخمة للمعالجة بغية تلبية احتياجات الناس. وطالما ظلت ممارسات إسرائيل غير القانونية دون رادع، وبخاصة استغلالها المنتظم للموارد الطبيعية الفلسطينية، سيظل عشرات الآلاف من الفلسطينيين دون أي مصدر للرزق.

١٢ - وخلص إلى القول بأن الدول الأعضاء مسؤولة عن إلزام إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تؤكد حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الشعب العربي في الجولان السوري المحتل في السيادة الدائمة

والاجتماعية لغربي آسيا لديها أية معلومات مفصلة تتعلق بمدى انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في موارده الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وأعرب أيضا عن رغبته في معرفة الموعد النهائي للتقرير.

٧ - السيد نور (مدير مكتب اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك): قال إن الأمانة التنفيذية الجديدة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لم تتمكن من حضور الاجتماع حيث جرى تعيينها منذ بضعة أيام فقط. وأضاف أنه سينقل إليها رغبات المتكلمين وملاحظاتهم. ومضى يقول إنه ليس لديه أية معلومات بخلاف المعلومات التي وردت في التقرير والتي لم تتجاوز ١٠ آذار/ مارس ٢٠١٠.

٨ - الرئيس: دعا اللجنة إلى إجراء مناقشة عامة حول البند.

٩ - السيد الحنتولي (مراقب عن فلسطين): قال إن الشعب الفلسطيني حرم من حقوقه غير القابلة للتصرف خلال ٤٣ سنة من الاحتلال الإسرائيلي نتيجة الجرائم البشعة التي ارتكبت ضده، بما فيها محاولات طرده قسرا من أرضه. وقد قام المستوطنون، الذين يسعون إلى شغل مكان الشعب الفلسطيني، بنهب مائه وتلويث بيئته وتدمير محاصيله. ومثل هذه الأعمال تواصل انتهاك المعايير والقوانين الدولية.

١٠ - وأضاف أن الأرض ليست الدعامية الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني فحسب، بل للأمن الغذائي للشعب الفلسطيني أيضا، وعلى الأخص من خلال زراعة الزيتون. ومنذ فترة قصيرة، وأثناء موسم حصاد الزيتون تصاعدت هجمات المستوطنين الإسرائيليين ضد المزارعين الفلسطينيين تحت حماية قوات الاحتلال، واقتلعت الأشجار وأحرقت، وسرقت المحاصيل، وأغرقت الأراضي الزراعية بالمياه المستعملة. ويتضمن أيضا تلويث البيئة من جانب إسرائيل

البلدان والأقاليم. ولا يزال الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى تعاني على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال، حيث لا يزال الاحتلال يتسبب في مشاق اجتماعية - اقتصادية ويحد من الآفاق الإنمائية لهذه الشعوب وإمكانية وصولها إلى مواردها الطبيعية، وبخاصة بسبب الفشل في تمديد الوقف الاختياري لبناء المستوطنات في الضفة الغربية. ولا تزال قدرة الشعب الفلسطيني على التمتع بحقه في تحقيق التنمية تتضاءل من جراء بناء إسرائيل لجدار الفصل وانعدام الأمن المائي والغذائي والقيود المفروضة على التنقل وسياسات الإغلاق، بما في ذلك إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. وفي هذا الصدد، يجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة صوب الوفاء بالالتزامات المبينة في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وفقا للقانون الدولي، وأن يزيل العقبات التي تحول دون تمتع الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي بحقوقها على نحو كامل.

١٦ - وخلصت إلى القول بأن إندونيسيا، من جانبها، ستساعد على تدريب ١٠٠٠ فلسطيني من مختلف الميادين في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، كما أنها أسهمت في الإغاثات الإنسانية المقدمة إلى السكان المدنيين في قطاع غزة.

١٧ - السيد العمومي (الكويت): قال إن التحديات التي تواجهها التنمية والحالة الاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة تدعو إلى الأسف. وقد أجرت القوات العسكرية الإسرائيلية اعتقالات تعسفية وقامت بالتشريد القسري للشعب الفلسطيني فقتلت الآلاف منه في عمليات عسكرية من عام ٢٠٠٩ حتى منتصف عام ٢٠١٠، وتسيطر إسرائيل أيضا بشكل كامل على معظم مصادر المياه في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتقوم إسرائيل بسحب المياه من الأراضي

على مواردهما الطبيعية. وسيعرض النظام الدولي ككل لفقدان المصادقية إذا ما سمح لإسرائيل بالاستمرار في هذه الممارسات غير القانونية دون عقاب.

١٣ - السيد الفايز (المملكة العربية السعودية): قال إن نظرة عابرة تبين خطورة حالة العنف الناجمة عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في الشرق الأوسط. ويعاني الشعب الفلسطيني من الاحتجاز التعسفي والاستعمال المفرط للقوة وهدم المنازل وقلع الأشجار وفرض قيود صارمة على التنقل وسياسات الإغلاق، وكل هذا يؤدي إلى صعوبة وصوله إلى الخدمات ويخنق الاقتصاد الفلسطيني. وقد توقفت وكالات المعونة عن محاولة إرسال معونة إلى قطاع غزة، حيث أدى الحصار إلى نقص شديد في متطلبات الحياة الأساسية. وفي الوقت نفسه تواصل إسرائيل إنشاء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات الموجودة ومصادرة الأراضي الفلسطينية واستهلاك الموارد المائية وتلويث البيئة في الأرض الفلسطينية والجولان السوري المحتلين. وتعوق هذه الأعمال مساعي التنمية والتحديث والإصلاح في منطقة يفترض أن تلعب دورا حضاريا هاما.

١٤ - وأضاف أن بلده يقف جنبا إلى جنب مع أشقائه العرب في تأكيد التزامهم بالسلام. وبينما يمكن تحقيق سلام عادل وشامل إذا تحمل كل طرف مسؤوليته، يتعين على القوى الدولية الفاعلة أن تغير من أسلوب تعاملها مع هذا النزاع، كما يجب على إسرائيل، على أقل تقدير، أن تنهي المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني وتوقف بناء المستوطنات وتشديد جدار الفصل العنصري الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ويجعل من الصعب على أية حكومة فلسطينية أن تمارس عملها أو أن تقنع الناس بإمكانية تحقيق السلام.

١٥ - السيدة هاندرينغروم (إندونيسيا): قالت إن من المؤسف أن الاحتلال الأجنبي يواصل إعاقه تنمية عدد من

والأراضي الزراعية. وبلغت خسائر الإيرادات المحلية حوالي ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة، وحرّم حوالي ٦٠ في المائة من سكان غزة من الكهرباء، كما حرّم مئات الآلاف من المياه. وتسبب تدمير شبكات الصرف الصحي في تلوث البيئة. وأدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ عام ٢٠٠٧ إلى تفاقم الحالة الاقتصادية والإنسانية تفاقمًا كبيرًا.

٢١ - ومضى يقول إن إسرائيل تواصل سياستها غير الشرعية لتوسيع المستوطنات ومحاولاتها لفرض الأمر الواقع على الأرض ببناء جدار الفصل غير الشرعي والمستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة وتجريف الأراضي الزراعية والآبار. وقد بلغ طول جدار الفصل أكثر من ضعف طول الخط الأخضر، وتقع نسبة ٨٧ في المائة منه داخل الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلة، مما يخالف الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤. وقد تمت مصادرة حوالي ٤٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية من أجل المستوطنات الإسرائيلية. وتواصل إسرائيل أعمال الحفر التي تهدد بتقويض المسجد الأقصى، كما تواصل مصادرتها لممتلكات الفلسطينيين في القدس الشرقية سعياً إلى تغيير الطابع التاريخي للمدينة وهويتها، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. وتواصل إسرائيل احتلال الجولان السوري، ومصادرة الأراضي والموارد الطبيعية، وبناء المستوطنات، واتباع سياسات تمييزية وقمعية ضد السكان العرب؛ والهدف من كل هذا هو تهويد المنطقة وتغيير طابعها العربي.

٢٢ - وأعرب عن دعم بلده لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في موارده الطبيعية وفي إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، ودعمه أيضاً لحق سوريا في استرداد الجولان المحتل. ولهذا يطالب بلده المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لحملها على وقف سياستها العدوانية؛

الفلسطينية المحتلة لإمداد المدن الإسرائيلية بها وبيع الفائض إلى الفلسطينيين.

١٨ - وأضاف أنه بالنسبة للجولان السوري المحتل تؤكد حكومة الكويت مجدداً تأييدها لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على ذلك الإقليم لاغ وباطل وليس له أثر قانوني دولي. وتلتزم الكويت بمبادرة السلام العربية التي اعتمدها مجلس جامعة الدول العربية في دورته الرابعة عشرة التي عقدت في بيروت عام ٢٠٠٢ للتوصل إلى سلام عادل وشامل والانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري.

١٩ - السيد الشحي (الإمارات العربية المتحدة): قال إن سياسات إسرائيل غير الشرعية وممارساتها لا تؤدي إلا إلى زيادة يأس الشعب الفلسطيني وتقويض فرص السلام في المنطقة. وتوضح التقارير الدولية أن سياسات إسرائيل وتدابيرها منذ احتلالها للأرض الفلسطينية في عام ١٩٦٧ جعلت نسبة تزيد على ٧٥ في المائة من الأسر في غزة و ٤٧ في المائة من الأسر في الضفة الغربية تعيش تحت خط الفقر، بالإضافة إلى نسبة بطالة تبلغ ٤٢ في المائة. وحوالي ٣٨ في المائة من السكان، معظمهم في غزة، يفتقرون إلى الأمن الغذائي. ومن النتائج الأخرى انخفاض معدلات التسجيل في المدارس. ومن المتوقع أن يزداد الفقر بسبب سياسة الإغلاق والقيود الصارمة على التنقل التي تمنع الوصول إلى أماكن العمل ووصول إمدادات المعونة الإنمائية والإنسانية.

٢٠ - وأضاف أن العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة بين شباط/فبراير ٢٠٠٩ وشباط/فبراير ٢٠١٠ أدى إلى مقتل وإصابة آلاف المدنيين، معظمهم من النساء والأطفال، وتشريد الآلاف وتدمير البنية التحتية للمدن

لفلسطين، تتضمن مليون دولار للمشاريع في غزة على أمل الإسهام في تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء محادثات السلام. وما زالت جنوب أفريقيا تشعر بالقلق بشأن سيطرة إسرائيل على تدفقات البضائع، وبخاصة مواد البناء، إلى غزة. وفضلا عن ذلك، فجنوب أفريقيا، إذ تدرك الدور الهام الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بوصفها المقدم الرئيسي للخدمات الأساسية للاجئين في المنطقة، فإنها تدعو إلى تقديم دعما إضافيا من أجل التعزيز المؤسسي للأونروا من خلال توفير الموارد المالية الكافية.

٢٥ - ومضى يقول إن الحصار الإسرائيلي سبب معاناة لا مبرر لها للناس العاديين في غزة وأوجد حاجة إلى جهود الإغاثة. ولهذا تطالب جنوب أفريقيا إسرائيل بالسماح بتدفق المواد الغذائية الأساسية والأدوية ومواد البناء إلى غزة، وتهيئة بيئة مؤاتية لإجراء مفاوضات سلمية بغية إقامة دولة فلسطينية تتمتع بالاستقلال التام وقادرة على البقاء، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

٢٦ - السيد داوود (السودان): أشار إلى أن إسرائيل تواصل إخضاع الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والسكان العرب في الجولان السوري المحتل لأكثر أشكال القمع والعدوان وحشية. وقال إن إسرائيل لم تفرض قيودا على حركة الناس والبضائع فحسب، بل على عمليات وكالات المعونة أيضا، مما يعوق إيصال المعونة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلى زيادة الفقر، وواصلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية تدهورها بسبب مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وإقامة جدار الفصل. وقد حوّل جدار الفصل فلسطين إلى سجن كبير في انتهاك للقانون الدولي وذلك بناء على الفتوى المقدمة من محكمة

ورفع الحصار فورا عن غزة؛ والانسحاب الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة، طبقا لمبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية؛ ووقف بناء المستوطنات والجدار الفاصل؛ وتفكيك المستوطنات الموجودة؛ ووقف الممارسات الإسرائيلية ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية. وفضلا عن ذلك يجب الأخذ بتوصيات تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) وتطبيق مبادئ القانون الدولي بالنسبة للمسؤولين عن جرائم الحرب ضد المدنيين في غزة. ويتعين أيضا على المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني لإعادة الإعمار.

٢٣ - السيد نكومبيل (جنوب أفريقيا): قال إن سنة بعد أخرى، اعترفت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء بالمعاناة المستمرة للشعب الفلسطيني على أيدي إسرائيل. وقد تفاقمّت هذه المعاناة من جراء الحصار المفروض على غزة الذي يشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي ويتعارض مع إرادة المجتمع الدولي؛ كما أن الحصار ضار بصفة خاصة في ظل السياق الحالي للأزمة العالمية. والشعب الفلسطيني، أسوة بالشعوب الأخرى، له حق الوصول إلى موارده الطبيعية. والقيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى المياه، مقترنة بعزلهم نتيجة لجدار الفصل والفقر وانعدام الأمن الغذائي، لا يمكن إلا أن تشكل سببا لقلق المجتمع الدولي، وبخاصة في ضوء قيامه مؤخرا بتجديد التزامه بتخفيف حدة الفقر والجوع على الصعيد العالمي. ومن الضروري تقديم مساعدة دولية لتعزيز مؤسسات القطاع العام التابعة للسلطة الفلسطينية والاستفادة من خططها للإصلاح والتنمية.

٢٤ - وأضاف أن جنوب أفريقيا أعلنت، من جانبها، بالمشاركة مع الهند والبرازيل، عن التبرع بثلاثة ملايين دولار

٣١ - ومضى يقول إن إسرائيل، وهي السلطة القائمة بالاحتلال منذ عام ١٩٦٧، طبقت قوانينها في الجولان السوري المحتل في انتهاك لقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر ضم إسرائيل للجولان لاغيا وباطلا. وقامت إسرائيل ببناء وتوسيع المستوطنات في الجولان ومصادرة أراضي تملكها سوريا واقتلاع الأشجار المثمرة وتجريف الأراضي الزراعية وتدمير البيئة من خلال دفن النفايات النووية هناك.

٣٢ - وأردف قائلا إن إسرائيل تقوم أيضا بسحب المياه من بحيرة مسعدة في الجولان السوري المحتل وتبيع معظمها للمستوطنات بأسعار مخفضة ولا تبيع إلا كميات ضئيلة للمزارعين السوريين بأسعار باهظة، مما يكبد المواطنين السوريين خسائر قدرها ٢٠ مليون دولار، ويتوقع أن تزيد الخسائر بمقدار عشرة ملايين دولار إضافية بنهاية العام الجاري. وهذه الأعمال تشكل جزءا من السياسات الإسرائيلية التي تهدف إلى حرمان السكان المحليين من الموارد الطبيعية، بما يخالف القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة وقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠).

٣٣ - وأضاف أن البند قيد النظر إحدى القضايا الأساسية للجنة الثانية التي ينبغي أن تبعث توصياتها برسالة واضحة إلى العالم بأسره بأن الاحتلال ينتهك كافة الأعراف والقوانين الدولية. وأضاف أن وفد بلده يستهجن مواقف بعض الدول التي لا تنفك تشدد بحقوق الإنسان في المحافل الدولية، إلا أنها تعارض بشدة أي ذكر لمعاناة من يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي أو لانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بهم. ولئن كانت الجمعية العامة غير قادرة على إنفاذ قراراتها المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، فإن ذلك لا يقلل من أهمية هذه القرارات. وينبغي للدول ألا تتملص من مسؤوليتها الأخلاقية إزاء الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، ويجدر بالأمم المتحدة اتخاذ كافة التدابير اللازمة لإجبار

العدل الدولية الصادرة بتاريخ ٩ تموز/ يولييه ٢٠٠٤، وقسم الضفة الغربية إلى عشرات الكانتونات المعزولة.

٢٧ - وأضاف أن إسرائيل تستهلك ٩١ في المائة من الموارد المائية للضفة الغربية، تاركة ٩ في المائة لاحتياجات السكان الفلسطينيين. وهذه الأعمال، إلى جانب مصادرة إسرائيل للأراضي الزراعية من أجل بناء المستوطنات والقيود التي تفرضها على الواردات والصادرات حرم الفلسطينيين من الأمن الغذائي. وتدهورت الصحة العامة أيضا نتيجة لغياب الإمدادات المنتظمة من الوقود والكهرباء. ويؤدي تهديد الأغنام الأرضية إلى استمرار تدهور أحوال معيشة السكان العرب.

٢٨ - ومضى يقول إن وفد بلده يرصد بقلق الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي وحقوق الإنسان، مما أدى إلى انهيار البنية الأساسية الفلسطينية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك يطلب الوفد من المجتمع الدولي إلزام إسرائيل باحترام حقوق الإنسان والامتثال لقرارات الشرعية الدولية.

٢٩ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا يلقي مجددا الضوء على المعاناة الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة والمواطنون السوريون في الجولان المحتل، بما في ذلك استغلال وتبديد مواردهم الطبيعية.

٣٠ - وأضاف أن جرائم الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل تتضمن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه على ١,٥ مليون فلسطيني في غزة والذي أسفر عن نقص شديد في متطلبات الحياة الأساسية ومنع إعادة الإعمار ووقف إمدادات المعونة الإنسانية إلى غزة.

٣٧ - وأضاف أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات الفلسطينية وتشريد الأسر ومصادرة الأراضي التي يعتمد عليها المزارعون في معيشتهم. ومسؤولية ما يجري في الأرض الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل هي مسؤولية المجتمع الدولي برمته، وينبغي عليه بذل المزيد لوضع حد للاحتلال. ويتعين على المجتمع الدولي أيضا المساعدة على بناء قاعدة إنتاجية في الأراضي المحتلة لوقف الاعتماد على المعونة الأجنبية والاقتصاد الإسرائيلي، تمهيدا لإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وفضلا عن ذلك، يجب على المجتمع الدولي تعزيز العدالة والقانون الدولي بغية تحقيق السلام في المنطقة، وتمكين الفلسطينيين والسوريين في الأراضي المحتلة من ممارسة سيادتهم المشروعة على مواردهم الطبيعية.

٣٨ - السيد خيمينيس (نيكاراغوا): قال إن ما يزيد على ٦٠ عاما من المقاومة الفلسطينية بالاقتراع مع فرض حصار اقتصادي إجرامي أجبر الشعب الفلسطيني على تحمل ظروف لا إنسانية. وقد أنشأت حكومة إسرائيل اقتصادا للاحتلال، وبخاصة في قطاع غزة، من خلال احتلالها غير المشروع للأراضي والموارد الطبيعية وإنكار الحق في حرية التنقل وتدمير الهياكل الأساسية. وفضلا عن ذلك، فالجدار الذي تبنه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة جريمة جماعية في حق الأبرياء.

٣٩ - وأضاف أن سكان قطاع غزة لا يتمكنوا من تكريس أنفسهم بالكامل لتحقيق تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي يكون فيه شاغلهم الرئيسي النجاة من القصف الذي يمارسه الجيش الإسرائيلي. ولا جدوى من مناقشة التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي عندما لا يملك شعب يخضع للاحتلال العسكري السيطرة على الأرض أو الماء أو الموارد الطبيعية الأخرى الخاصة به

إسرائيل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وإنهاء الاحتلال وتعويس السكان الفلسطينيين والسوريين عن الأضرار التي لحقت بهم.

٣٤ - السيد الأكحل (تونس): أكد موقف تونس المبدئي والثابت الذي يدعم الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية واسترجاع كافة الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السوري المحتل. وينبغي أن تشمل جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول التاريخ المستهدف لعام ٢٠١٥ هذين المنطقتين، بوصفهما من المناطق التي تشهد حالة من أسوأ الحالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في العالم من جراء الاحتلال الإسرائيلي.

٣٥ - وأضاف أن معظم تقارير الأمم المتحدة استقرت على أن الاقتصاد الفلسطيني يواجه تحديات جسيمة وأن المجتمع الدولي يتعين عليه تحمل مسؤولياته الإنسانية إزاء الشعب الفلسطيني. ولعل أبرز هذه التحديات هي نظام القيود المفروضة على تنقل السكان الفلسطينيين، بما في ذلك جدار الفصل والمئات من حواجز الطريق التي تجعل من الصعب على الفلسطينيين الوصول إلى أماكن عملهم والحصول على الخدمات الصحية.

٣٦ - ومضى يقول إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سجل الحالة الاقتصادية المتدهورة في غزة نتيجة لآثار الحصار وتدمير الممتلكات وتعذر إعادة الإعمار. وقد ارتفعت معدلات البطالة إلى ٤٢ في المائة، مقارنة بـ ٣٢ في المائة قبل الحصار. ويعيش حوالي ٨٠ في المائة من الأسر تحت خط الفقر في غزة، التي لديها أعلى نسبة فقر في العالم، كما يعاني ٤٥ في المائة من الأسر من نفس المصير في الضفة الغربية. ووفقا لتقرير حديث لمنظمة الصحة العالمية ينعدم الأمن الغذائي هناك أيضا.

الزراعية ونهب محصول الزيتون ومصادرة الأراضي، إلى جانب العقاب الجماعي والحصار والإغلاق تمثل تحدياً سافراً للاتفاقات الدولية وقرارات الأمم المتحدة وتستهدف تقويض فرص السلام في المنطقة. ومعدلات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي آخذة في الارتفاع. وتوقعات النمو الاقتصادي لا تزال ضعيفة بسبب القيود المفروضة على حركة الناس والبضائع في الأراضي المحتلة واستمرار الحصار المفروض على غزة.

٤٤ - ومضت تقول إنه لذلك يدعو وفد بلدها إلى وقف جميع التدابير التي تفاقم الحالة في الضفة الغربية وقطاع غزة والحوّلان السوري المحتل، ويحث المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدات اللازمة للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. وخلصت إلى القول بأن التنمية ترتبط بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وبسط سيادته على أراضيه وموارده.

٤٥ - السيد الحر (قطر): قال إن وفد بلده يضم صوته إلى جميع الوفود المحبة للسلام التي تؤيد تمكين الشعب الخاضع للاحتلال الإسرائيلي من ممارسة حقه في التنمية والأمن وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى.

٤٦ - وأضاف أنه بمواصلة إسرائيل بناء جدار الفصل العنصري في انتهاك سافر للقيم الإنسانية والقانون الدولي فهي تسعى في واقع الأمر إلى ضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة التي تحتوي على موارد هامة، بما في ذلك الأرض الخصبة والمياه. وأكدت الأمم المتحدة أن استخدام إسرائيل للمياه في الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وما قامت به من تغييرات ذات طابع جغرافي وديمقراطي في تلك الأراضي يشكل انتهاكاً صارخاً للمادة ٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وكذلك للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن كل من الأراضي الفلسطينية

ويحرم من حقوقه الأساسية في الحصول على الصحة والتعليم والمياه.

٤٠ - ومضى يقول إن نيكاراغوا، التي عانت بنفسها من الاحتلال والعدوان الأجنبيين في أوقات مختلفة من تاريخها، فضلاً عن ركود اقتصادها وتنميتها، تؤكد مجدداً شرعية نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته للاحتلال الإسرائيلي حتى يتمكن من إقامة دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

٤١ - وخلص إلى القول بأن الخطوة الأولى صوب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للشعب الفلسطيني هي كفالة الامتثال للقرارات التي تدين إسرائيل وإجبارها على الاعتراف بحق فلسطين في تقرير المصير والسيادة. وتؤيد نيكاراغوا فلسطين أمة وشعباً وتدين انتهاك دولة إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، كما تدين سياسات إسرائيل وممارستها فيما يتعلق بالتوسع والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، مما يجعل الإرهاب جزءاً من حياته اليومية.

٤٢ - السيدة الحديد (الأردن): قالت إنه من الصعب تحقيق التنمية في فلسطين نتيجة للحالة السياسية الراهنة وسيطرة إسرائيل الكاملة على الموارد والاقتصاد الفلسطيني. وقد أدت السياسات الإسرائيلية إلى حدوث تدهور خطير في جميع جوانب الحياة الفلسطينية. والأهداف الإنمائية للألفية هي ضحية أخرى من ضحايا هذه السياسات غير القانونية.

٤٣ - وأضافت أن دراسات عديدة بينت أن ارتفاع عدد المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية والقدس الشرقية تشكل مصدراً رئيسياً لتلوث البيئة في شكل مياه مجاري غير المعالجة والحفر لاستخراج المياه الجوفية وإزالة الغطاء النباتي لمساحات كبيرة. والسياسات الإسرائيلية، مثل الطرد وهدم المنازل وحرق الأراضي

الإسرائيلي لا يلقي بالا للقانون الدولي وتقف الأمم المتحدة عاجزة عن إنفاذ قراراتها التي تستهدف إنهاء الاحتلال أو الحيلولة دون تدمير الهياكل الأساسية الفلسطينية الحيوية أو منع إسرائيل من استخدام أسلحة محظورة.

٥١ - وأضاف أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل عمليات القتل والسجن والطرده وهدم المنازل وتدمير المناطق السكنية وتجرّيف الحقول والاستيلاء على موارد المياه ونزع ملكية الأراضي الزراعية وفرض الحصار والإغلاق. والهدف من هذه الأعمال، التي تسبب ضررا اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا في الأراضي المحتلة، هو تجويع الشعب الفلسطيني وإرغامه على التخلي عن حقوقه، بما فيها حق العودة.

٥٢ - ومضى يقول إن تقرير الإسكوا يؤكد أن السلطة القائمة بالاحتلال تواصل تضيق الخناق على الشعب الفلسطيني. وبلغ عدد الفلسطينيين الذين قتلتهم قوات الاحتلال خلال الفترة من شباط/فبراير ٢٠٠٩ إلى شباط/فبراير ٢٠١٠ أكثر من مائة قتيل وبلغ عدد المصابين ٥٤٥ ١ مصابا. وجدار الفصل يقطع أوصال المناطق الفلسطينية ويعوق وصول الناس إلى أماكن عملهم. وعزل الأراضي الفلسطينية عن الموارد المائية، وبخاصة إذا كان من الضروري الحصول على تصريح للوصول إلى هذه الأراضي، يمكن أن يتسبب في خسائر تصل إلى ٥٣,٨ في المائة من إنتاج الزيتون وترك العديد من المزارعين لأراضيهم. وباكتمال هذا الجدار سيتم عزل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، مما يزيد من صعوبة الحصول على الخدمات اليومية، وبخاصة أن سلطات الاحتلال العسكري أعلنت المناطق الواقعة بين الجدار والخط الأخضر مناطق مغلقة.

٥٣ - وأضاف أن هذه السياسات لها انعكاسات اقتصادية واجتماعية خطيرة. وقد قيّد الحصار نقل المبالغ النقدية من الضفة الغربية إلى غزة، مما أوقف استثمارات القطاع الخاص

والجولان السوري المحتل والرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤.

٤٧ - ومضى يقول إن الشعب الفلسطيني ما زال يواجه قيودا صارمة على التنقل، لأسباب منها بناء إسرائيل حوالي ٥٠٠ حاجز أمني وكذلك الحصار غير القانوني وغير الإنساني وغير الأخلاقي الذي تفرضه على ١,٥ مليون فلسطيني في قطاع غزة بهدف التضيق على السكان وخنقهم اقتصاديا ودفعهم للرحيل عن أرضهم، بما يتعارض مع القانون الإنساني الدولي. وفضلا عن ذلك فإن قيام إسرائيل بتوسيع المستوطنات غير القانونية، وهو الأمر الذي أدانته توافق عالمي في الآراء والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، يضر بالبيئة ويعطل الحياة اليومية. وتشهد على ذلك الجرائم الوحشية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المدججون بالأسلحة ضد الفلسطينيين المدنيين العزل، بما في ذلك تدمير الأشجار المثمرة.

٤٨ - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية يجب أن تضاعف جهودها على الفور لمنع استمرار هذه الانتهاكات. كما يجب معاقبة مرتكبي هذه الانتهاكات وفقا لميثاق الأمم المتحدة وللقوانين والقرارات الدولية ذات الصلة.

٤٩ - وخلص إلى القول بأن قطر، بوصفها أمة عربية ومحبة للسلام تقوم بصفة منتظمة بتقديم المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في مجالات مثل التعليم والصحة ودفع الرواتب، كما تستضيف المؤتمرات الدولية ذات الصلة.

٥٠ - السيد كورير (الجمهورية العربية الليبية): قال إن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) يبيّن زيادة لجوء إسرائيل إلى القيام بممارسات القتل والطرده والحصار واستخدام الإرهاب ضد الفلسطينيين. والنظام

وتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتفاقم الحالة الإنسانية ولا تحرم الفلسطينيين من إمكانية الوصول إلى مواردهم الطبيعية، بما فيها الأراضي والمياه، فحسب بل تحرمهم من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والعمالة والأسواق أيضا. كما تواصل إسرائيل مصادرة الأراضي الفلسطينية لأغراض عسكرية أو لتوسيع المستوطنات الحالية وبناء مستوطنات جديدة.

٥٨ - ومضى يقول إن إسرائيل تواصل بناء جدار الفصل في الضفة الغربية في تحد لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ES-10/15 والرأي الاستشاري لحكمة العدل الدولية. ويعزل الجدار الفلسطينيين عن أرضهم ويحرمهم من حقهم في السيادة عليها وعلى ما يرافقها من موارد، وبخاصة المياه، مما يسبب صعوبات شديدة.

٥٩ - وأردف بقوة إنه فضلا عن ذلك، فإن الاحتلال الإسرائيلي المستمر للجلولان السوري، الذي اعتبره مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) لاغيا وباطلا وليس له أثر قانوني دولي، لا يزال يؤثر على حياة وحقوق الإنسان للمواطنين السوريين الذين يعيشون هناك.

٦٠ - وأضاف أن المجتمع الدولي يجب أن يعمل دون إبطاء لإلزام إسرائيل بوقف السياسات التي فرضتها على الشعب الفلسطيني وعلى السوريين العرب في الجلولان السوري المحتل وأيضا باحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، وبخاصة القانون الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. فضلا عن ذلك، يتعين على إسرائيل إنهاء احتلالها للأراضي العربية، ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعن السكان العرب في الجلولان السوري المحتل، وتعويضهم عن الضرر الذي سببته، والاعتراف بحقهم في السيادة على مواردهم الطبيعية.

هناك. وتسببت الغارات الإسرائيلية المتكررة في المناطق الحدودية في حدوث أضرار جسيمة بالأراضي الزراعية وشبكات المياه. وقُلصت المنطقة البحرية التي يسمح بالصيد فيها إلى ثلاثة أميال فقط، وأدى هذا إلى حدوث انهيار اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر. وتحمل اللاجئين والأطفال العبء الأكبر، فهم يعانون من سوء التغذية والأمراض والافتقار إلى الرعاية الصحية.

٥٤ - ومضى يقول إن سلطات الاحتلال لا تزال ترفض السماح لسكان الجلولان الذين طردوا في عام ١٩٦٧ بالعودة. ويستمر بناء المستوطنات في هضبة الجلولان وتجرير الأراضي واقتلاع الأشجار المثمرة المملوكة للعرب السوريين وعرقلة تسويق منتجاتهم. وتسيطر قوات الاحتلال أيضا على موارد المياه، الأمر الذي يقيد بشدة الأنشطة الزراعية للسكان السوريين.

٥٥ - وأعرب عن تأكيد وفد بلده لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والحق في عودة اللاجئين ومطالبته المجتمع الدولي تحمل مسؤوليته الأخلاقية والتاريخية وذلك بدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ودعا الوفد أيضا سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى دفع تعويضات عما سببه من أضرار اقتصادية واجتماعية في جميع المناطق العربية المحتلة.

٥٦ - السيد خليل (مصر): قال إن الشعب الفلسطيني في الأرض العربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والسكان العرب في الجلولان السوري المحتل ما زالوا يعانون بشدة من السياسات والممارسات التي تفرضها إسرائيل. وقد أسفرت العمليات العسكرية الإسرائيلية عن مقتل الكثير من الفلسطينيين وهدم ممتلكاتهم وتشريد السكان.

٥٧ - وأضاف أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وممارساتها في الضفة الغربية، بما في ذلك سياسة الإغلاق وتعدد نقاط التفتيش، تقوض بشدة إعادة الإعمار

المناقشة في جدول أعمال اللجنة طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي غير المحتمل للأرض الفلسطينية.

٦٤ - وأضاف أن كثيرا من التقارير التي تقدمها وكالات متخصصة تصف بالتفصيل، مدعمة وصفها بالأرقام، العواقب الاقتصادية الوخيمة للممارسات الإسرائيلية التي تعوق الشعب الفلسطيني عن ممارسة حياته الطبيعية. ودعت تقارير دولية كثيرة بشأن غزة إلى الرفع الفوري للحصار الإسرائيلي، ودولة إسرائيل هي المسؤولة عن شحن هجمات إرهابية بحرماتها أكثر من مليون فلسطيني في غزة من التمتع بحقوقهم الإنسانية الأساسية المعترف بها بموجب الصكوك الدولية.

٦٥ - السيد جوهرة (الجمهورية العربية السورية): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن المسألة قيد النظر لا تزال تشكل بندا هاما في جدول أعمال اللجنة، وحيث أن وفد إسرائيل هو الوفد الوحيد الذي أتهم أعضاء اللجنة بالتسييس فإن ذلك يعكس موقفه المعزول في المجتمع الدولي. ويعكس البيان الذي أدلت به ممثلة إسرائيل موقفا سياسيا يركز على عدم الامتثال للقانون الدولي ورفض تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. ويشكل البيان محاولة لتضليل المجتمع الدولي والرأي العام وصرف الانتباه عن القضية الجوهرية وهي الاحتلال الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية. وسيظل البند المعني بالاحتلال الإسرائيلي في جدول أعمال اللجنة حتى تنهي إسرائيل احتلالها للأراضي العربية وتنفذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

٦١ - السيدة دافيدوفيتش (إسرائيل): قالت إن الغرض الوحيد من البند قيد النظر هو إفراد وإدانة دولة عضو واحدة، وهي إسرائيل، مما يمكن أعضاء اللجنة من إحراز أهداف سياسية رخيصة. وتشاطر إسرائيل جيرانها نفس المصالح الحيوية وهي على استعداد للتعاون معهم من خلال مختلف الآليات الموجودة، بما فيها البرامج المشتركة لتنمية القدرات فيما يتعلق بالزراعة والأمن الغذائي والحراثة وتحلية المياه وإدارتها. وفضلا عن ذلك، ورغم استمرار الهجمات الإرهابية التي تشنها حماس من قطاع غزة، فقد قررت حكومة بلدها رفع القيود المتعلقة بشروط دخول السلع المدنية إلى المنطقة وتوسيع نطاق تدفقات المواد المستخدمة لبناء المدارس والمستشفيات وتحسين نوعية المياه وتطوير نظم المجاري؛ ومع ذلك، فما زال الحظر مفروضا على المواد ذات الاستخدام المزدوج.

٦٢ - وأضافت أنه على الرغم من استمرار حكم منظمة حماس الإرهابية لغزة، فقد سمحت إسرائيل بعدد كبير من المشاريع المدنية في المنطقة، وهي المشاريع التي تنفذها بالاشتراك مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين لرفاه المدنيين الفلسطينيين. وحثت المتكلمة الدول الأعضاء على الانضمام للمشاركة في هذه المشاريع. ومضت تقول إنه بالنسبة للحالة في الضفة الغربية، أفاد البنك الدولي أن هناك معدل نمو يتجاوز ٨ في المائة في الاقتصاد الفلسطيني هناك في السنة السابقة، بينما تجري مراجعة التدابير الأمنية الموجودة بصفة دورية. وأعربت عن أسفها للمناقشة السنوية التي تتناول تقرير غير متوازن لا يخدم القضية الفلسطينية أو يساهم في إتاحة فهم أفضل بين الأطراف.

٦٣ - السيد الحنتولي (مراقب عن فلسطين): تكلم ممارسا حق الرد، فقال إن المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني والتدمير المنظم لموارده الطبيعية بحرماته من سيادته. وسيظل البند قيد